الحركة السياسية النسوية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT

خطة نسوية شاملة لإعادة الإعمار في سوريا

بشرط الانتقال السياسي

حقوق التأليف والنشر محفوظة ٢٠١٩ لصالح الحركة السياسية النسوية السورية ©

يسمح بإعادة الطباعة غير التجارية لهذه الدراسة أو لمقتطفات منها، ونسخها، وتوزيعها، ونقلها، بشرط نسبها إلى الحركة السياسية النسوية السورية، ولا يجوز تحرير النص أو تحويره أو البناء عليه، ويجب تبيان هذه الشروط بوضوح للآخرين عند إعادة استخدام هذه المادة أو توزيعها.

حزيران ٢٠١٩

تتوجه الحركة السياسية النسوية السورية ببالغ الشكر لكل المساهمات والمساهمين في إنجاز هذا العمل من أفراد ومنظمات، ولاسيما رابطة النساء الدولية من أجل السلام والحرية، ومنظمة النساء الآن من أجل التنمية، وكافة عضوات الحركة وموظفاتها اللواتي أسهمن في إجراء الجلسات التشاورية.

لم يكن تحقيق هذا العمل ممكنًا لولا النساء السوريات المشاركات في الجلسات التشاورية، فقد تم إنجازه بإصرارهن على متابعة الجلسات رغم صعوبة الظروف بغية ضمان إيصال أصوات النساء السوريات.

الكاتبة: رلى المصري

المصممة: ليلى شقير

فريق تنسيق الجلسات: وجدان ناصيف، ديما موسى، لينا وفائي، خلود منصور

الفهرس

المخلص التنفيذي ٤

مقاربة النظام السياسية – الاقتصادية لإعادة الإعمار ٨
استمرار الحرب بأدوات جديدة

لا إعادة إعمار في سوريا دون تفعيل الحل السياسي الشامل ١٦

ركائز الخطة الاقتصادية النسوية البديلة لإعادة الإعمار ٢١

١

المخلص التنفيذي

مقدمة

طُرح موضوع إعادة الإعمار في سوريا منذ عدة أشهر على المستويات الدولية، ولا يزال يخضع للتجاذب بين الدول حسب توجهاتها السياسية ومصالحها الاستراتيجية، بين دول حليفة للنظام تشجّع مسار البدء بإعادة الإعمار مثل روسيا وإيران، وأخرى تربط إعادة الإعمار بالحل السياسي وفقاً لمباحثات جنيف مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. ولأن إعادة الإعمار في سوريا لا تقتصر على كونها عملية اقتصادية، بل تتجاوزها لتكون عملية سياسية بامتياز، ما انفك النظام عن استخدام هذه العملية كورقة ضغط لتحقيق بعض المكتسبات الاقتصادية والمادية من ناحية، وكأداة بديلة لاستمرار الحرب والإقصاء والتهميش على كل من عارضه من ناحية أخرى.

يترافق عزل النظام لأي اعتبارات إنسانية أو اجتماعية لدى تداوله ملف إعادة الإعمار، مع مستوى آخر من الإشكالية يتمثل بغياب الكلفة الجندرية لاقتصاد الحرب، وحصر التبعات الاقتصادية للحرب (وتالياً جهود إعادة الإعمار) بالبنى التحتية وتأثر قطاعات العقارات أو الاستثمارات أو القطاعات الاقتصادية المركبة. وفي هذا الصدد، تشير تقارير البنك الدولي إلى أن التبعات والخسائر الاقتصادية التراكمية للناتج المحلي بسبب للعنف والحرب في سوريا منذ بدء الثورة في العام ٢٠١١ تقدر بنحو ٢٢٦ مليار دولار[1]. وبحسب تقارير البنك الدولي، **فإن القطاعات المتضررة جرّاء الحرب في سوريا وكلفة إعادة إعمارها تتمثل بالشكل التالي:**

القطاع	الخسائر
العقارات	١١١ مليار دولار
القطاع الصناعي	٧٥ مليار دولار
قطاع الخدمات	٤٥ مليار دولار
الخدمات العامة	٢٤ مليار دولار
النقل والاتصالات	١٨ مليار دولار
الزراعة	١٥ مليار دولار
الخدمات المالية	١٢ مليار دولار

انطلاقاً من هذين المستويين من الإشكالية ومن كون معالجة ملف إعادة الإعمار (في معظم التقارير السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية) غالباً ما يتم من زاوية سياسية ضيّقة، سعت الحركة السياسية النسوية السورية، بالتعاون مع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية إلى التعرف على خطاب

1- The Toll of War, The Economic and Social Consequences of the Conflict in Syria https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria

النساء في سوريا على المستويات الميدانية والمحلية حول هذا الملف. وعليه، تم عقد ثمان جلسات استشارية ميدانية مع ١٢١ امرأة في شهر آذار ٢٠١٩، وتبع هذه الجلسات الاستشارية التي اتخذت شكل «مجموعات نقاش مركزّة»، جلسات نقاش عامة تباحثت خلالها النساء حول أبرز القضايا والملفات وأعربن فيها عن وعي سياسي واقتصادي فطري، وقمن بإجراء تحليل نسوي لاقتصاد الحرب والعنف، وحللن ملف إعادة الإعمار كما يطرحه النظام من عدة زوايا اقتصادية وديمغرافية وثقافية واجتماعية، راصدات أبرز تداعياته على رأس المال الاقتصادي والبشري والاجتماعي والثقافي، وواضعات شروطاً شاملة لأي خطة إعادة إعمار ستتم في المستقبل، وخلصن إلى ملامح خطة اقتصادية بديلة لإعادة الإعمار ذات طابع تشاركي، شمولي ونسوي.

في تحليلهن لمقاربة النظام لملف إعادة الإعمار وللآثار الاجتماعية والديموغرافية للاقتصاد السياسي الذي ينتهجه، اعتبرت النساء أن النظام يستخدم إعادة الإعمار ليشن حرباً من نوع آخر على كل الفئات التي عارضته، لا سيما اللاجئات واللاجئين والنازحات والنازحين في المناطق الخارجة عن سيطرته. كما أن توقيت ومسار طرح ملف إعادة الإعمار من قبل النظام، لا يخلو عن كونه كذبة أو «لعبة» سياسية «لإعادة شرعيته للمنطقة»، ولدعم حلفائه للحصول على التمويل لزيادة الثراء الشخصي له ولبعض الشخصيات التابعة له، لتتقاطع آراء ومواقف النساء مع الأدبيات والتحليلات السياسية الخاصة بملف إعادة الإعمار، والتي تشير في مفادها إلى أن مقاربة النظام لملف إعادة الإعمار قائمة على مصالح ومطامح بالثراء الشخصي، وعلى مبدأ مكافئة الحلفاء و»معاقبة» الأعداء، لا سيما عبر تلزيم المشاريع للشركات والمنظمات والمؤسسات التابعة أو المتحالفة مع النظام[٢].

وحول الوجه الجديد للحرب الاقتصادية التي بات النظام يستخدمها، أشارت النساء إلى الممارسات الإقصائية والعقابية على المناطق الخارجة عن سيطرته والتي تتم بغطاء قانوني، لتخلق تداعيات خطيرة على المستويات الاجتماعية والديموغرافية والثقافية ما سيتسبب باستمرار النزاع نتيجة تفاقم الشعور بالغبن والظلم والذي قد يسبب بدوره توسيعاً للشروخ الاجتماعية والديموغرافية بين الناس. وفي مقابل سياسة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الممنهجة للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ثمة عقاب اقتصادي من نوع آخر يطال المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، حيث أشارت النساء من تلك المناطق إلى أن النظام يحمّل كلفة الحرب وإعادة إعمار ما تدمر من بنى تحتية وخدماتية على كاهل المواطنات والمواطنين وذلك على شكل ضرائب، الأمر الذي سيؤثر بشكل أساسي على الناس والأسر، وعلى وضعهن المعيشي وأمنهن الغذائي، ما من شأنه أن يؤدي لاحقاً إلى انبثاق لنزاعات وحروب مناطقية.

لعل سياسة الإفقار الممنهجة التي يتبعها النظام تترجم، بحسب النساء، بضرب رؤوس الأموال المادية والبشرية والثقافية، والتي تطال كافة المناطق بشكل عام، ولا سيما تلك الخارجة عن سيطرته. وفي هذا الصدد، أشارت النساء إلى سوء الأوضاع المعيشية وغلاء الأسعار في كافة المناطق، وإلى ارتفاع نسب البطالة (في المناطق الخارجة عن سيطرته) وهجرة الكفاءات بسبب الأوضاع الأمنية وسياسة التجنيد الإجباري (في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام) ما يؤثر على اختلال رأس المال البشري، هذا بالإضافة آثاره التي طاولت الأطفال والطفلات من حيث تجنيد الأطفال والتسرب المدرسي والتزويج القسري للطفلات.

٢- مركز بروكينغز لتحليل السياسات العامة، قواعد عملية إعادة الإعمار في سوريا، https://brook.gs/2wwIRai

وبناءً على الصورة الشاملة التي رسمتها النساء لاقتصاد الحرب والعنف من منظور نسوي شمولي وعلى تحليلهن النسوي للبعد الإقصائي والعقابي لملف إعادة الإعمار بأبعاده السياسية والأمنية والديموغرافية والاقتصادية، اعتبرت النساء أن أي جهود لإعادة الإعمار يجب أن تنطلق بعد تحقيق شرطين أساسيين، يتمثلان بالانتقال السياسي السلمي وبسيادة الأمن والأمان ووقف إطلاق النار، وبتطبيق آليات العدالة الانتقالية الحساسة للنوع الاجتماعي.

وفي حال ضمان تحقيق هذه الشروط، يمكن البدء بالتفكير بإعادة الإعمار، على أن يتم ذلك بناءً على أولويات وركائز تشمل مبادئ التشاركية والشمولية في رصد احتياجات الناس والنساء، وتتضمن أركاناً أساسية لنجاحها مثل المساءلة والمحاسبة وذلك لضمان استدامة أية خطط مستقبلية لإعادة الإعمار.

وتضمنت أبرز أولويات وركائز خطة إعادة الإعمار بنظر النساء المقومات التالية:

- إيلاء الأهمية للقطاع الخدماتي والخدمات العامة والبنى التحتية ولا سيما في قطاعات الخدمات (الصحة والتعليم) والخدمات العامة (المياه والكهرباء والغاز) وأن تأخذ هذه القطاعات أولوية الدعم قبل قطاع العقارات كونها، إذا تمت بشكل متوازن بين جميع المناطق، ستعزز اللحمة المجتمعية وتقضي على أي شعور بالظلم أو الغبن بين المناطق.
- رصد الاحتياجات والقدرات المتوفرة، حيث أن وضع ملامح خطة إعادة الإعمار يجب أن ترتكز بصورة أساسية على رصد احتياجات النساء والرجال والشابات والشبان ورصد قدرتهن/هم وكفاءاتهن/هم، وتوظيفها في سياق إعادة الإعمار لضمان الاستفادة من الطاقات والأيادي العاملة المحلية
- تعزيز وتفعيل مشاركة النساء السياسية والمجتمعية في مرحلة إعادة الإعمار والبناء على الجهود والأدوار التي لعبتها النساء خلال مرحلة النزاع، والاستفادة من التغيير التدريجي والإيجابي الذي حصل في سياق الأعراف والتقاليد والنظرة للنساء وعملهن خارج المنزل.
- تقييم الأضرار المباشرة وغير المباشرة، حيث أن صياغة أي خطة لإعادة الإعمار لن تكون حقيقية ومستدامة وواقعية ما لم يتم تقييم الضرر المباشر وغير المباشر للحرب والعنف والقصف والنزاع في سوريا، إذ أن الضرر المعنوي والنفسي وغير المباشر الذي أصاب الأسر نتيجة القصف والموت والعنف والنزاع المستمر غالباً ما يتم التغاضي عنه أو تجاهله.
- إصلاح وتعديل قوانين الملكية، عبر إلغاء جملة القوانين والمراسيم المجحفة التي أصدرها النظام منذ بداية النزاع، مع ضمان وجود حماية قانونية دولية للنساء بحيث يمكنهن إثبات ملكيتهن في حال غياب أو وفاة الزوج.
- تعزيز الرقابة والمساءلة وتعزيز آليات الاستجابة للشكاوى، وذلك لضمان الفعالية ومنعاً للهدر والفساد، ولحظ مبدأ الكفاءة والتنوّع واختيار الأشخاص بناءً على الكفاءة وليس على مبدأ التلزيم والوساطة.

٢

مقاربة النظام السياسية – الاقتصادية لإعادة الإعمار

استمرار الحرب بأدوات جديدة

أجمعت النساء اللواتي شاركن في سياق الجلسات الاستشارية على أن مقاربة النظام لملف إعادة الإعمار لا تخلو عن كونها لعبة سياسية تخفي مطامح ومطامع سياسية واقتصادية من قبل النظام وحلفائه وبعض الشخصيات التابعة له. وفي تحليلهن لمقاربة النظام لملف إعادة الإعمار، اعتبرت النساء أن استخدام ورقة القانون لإضفاء شرعية على بعض الممارسات الإقصائية والعقابية على الشعب من شأنها أن تخلق تداعيات خطيرة على المستويات الاجتماعية والديموغرافية والثقافية ما سيتسبب باستمرار النزاع في البلد نتيجة تفاقم الشعور بالغبن والظلم الذي والذي قد يسبب بدوره توسيعاً للشروخ الاجتماعية والديموغرافية بين الناس.

عزل وتهميش وعقاب جماعي للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام يرافقه تغيير الهويات الديموغرافية والثقافية للمناطق ما يؤدي إلى تأجيج النزاع المجتمعي

يشير المحللون الاقتصاديون إلى أن الاطلاع على جغرافيا الدمار والنزوح في سوريا يكشف أن التدمير لم يكن عشوائيا بل جاء «مطابقا لمسعى النظام لإقامة منطقة مركزية تحت سيطرته، ولحرمان خصومه من الحواضن الشعبية في قلب البلاد»[١]. وتالياً، فإن أن طرح ملف إعادة الإعمار بحسب النظام، تأتي كمتابعة للحرب بوسائل جديدة، مستخدماً الأبعاد الاقتصادية والديموغرافية والقانونية كأسلحة للإمعان في الإقصاء وفي عقاب كل من عارض النظام.

وقد أجمعت النساء اللواتي شاركن في سلسلة الجلسات التشاورية سواءً من المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، أو تلك الخارجة عن سيطرته على أن توقيت ومسار طرح ملف إعادة الإعمار من قبل النظام، لا يخلو عن كونه كذبة أو «لعبة» سياسية «لإعادة شرعيته للمنطقة»، ولدعم حلفائه لا سيما روسيا وإيران وللحصول على التمويل لزيادة الثراء الشخصي له ولبعض الشخصيات التابعة له.

> «إعادة الإعمار بهذا الوضع هي ضحك على العالم لأن الناس مازالت مشردة ولا يوجد سلام حقيقي وإعادة الإعمار هي تدخل أجنبي بأسلوب جديد»؛ نحن لا ننتظر أي دولة لتعمر البلد بينما يسيطر رامي مخلوف على ٦٥٪ من اقتصاد سوريا.»؛ «المفروض أن تكون الحكومة بكافة مؤسساتها بمساعدة المواطنين لكن على ارض الواقع عبارة عن مؤسسات خاصة تسعى وراء مصالحها»

وفي قراءتهن النسوية السياسية لمزاعم النظام، توصلّت النساء إلى أن النظام يقوم بتعزيز بنية قمع تحتية للاستمرار بممارسات ونهج القمع والإقصاء الذي كان ينتهجه. وفي هذا الصدد، أجمعت النساء على أن تحقيق سياسة إعادة الإعمار كما يطرحها النظام، لن تعدو عن كونها عقاباً جماعياً للمواطنات والمواطنين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام عبر إقصائهن/هم وعزل مناطقهن/هم، وممارسة الضغوط عليهن/هم وحرمانهن من حقوقهن/هم بالأراضي والعقارات.

١- حسن منيمنة، إعادة الإعمار في سوريا: متابعة الحرب بوسائل أخرى https://arbne.ws/2wqBLSo

ولعل هذا الإمعان في العزل والإقصاء من شأنه أن يعيد ترسيم خريطة ديموغرافية جديدة، عبر التهجير القسري وممارسة الضغوط على المواطنات والمواطنين، بجملة القوانين والمراسيم التي بدأت بالصدور تدريجياً منذ العام ٢٠١٢[٢]. واعتبرت النساء في هذا الصدد أن هذا الغطاء القانوني ما هو إلا لعبة لإضفاء شرعية قانونية على «الطرد والتهجير الممنهج» الذي يستخدمه النظام تحت حجة «التنظيم المدني»، هذا فضلاً عن كونها «عقاباً» لمن عارض النظام وتخويفاً للشعب وبث الذعر والرعب في قلوبهن/هم «هدف هذه المراسيم العقاب فقط وتحذير للبقية كي لا يفكروا بمعارضته لاحقاً».

«البلد كأسرة والدولة هي الأب والأم وعند وجود تمييز سيحصل كره وبغض بين الأولاد»

«سيؤثر ذلك بشكل كبير لأنه سيكون هناك تهميش للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام وهذا سيخلق كره وعداء بين الناس»

نساء مشاركات في اللقاءات الاستشارية

وفي تحليلهن الفطري للآثار الاجتماعية للاقتصاد السياسي الذي ينتهجه النظام، أجمعت النساء من كافة المناطق التي شاركت في سلسلة الاستشارات، على أن تداعيات هذا التهجير والطرد الممنهج وما يصاحبه من تهميش وتضييق قانوني وإداري على المواطنات/ين في المناطق الخارجة عن سيطرته وسياسة الإنماء غير متوازن وغير العادل بين المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وتلك الخارجة عن سيطرته (والتي تضررت بشكل أساسي بسبب القصف المتكرر)، من

٢- المرسوم ٦٦: في العام ٢٠١٢ أصدر النظام المرسوم التشريعي رقم ٦٦ والقاضي بإحداث منطقتين تنظيميتين في نطاق محافظة دمشق بهدف «تطوير مناطق المخالفات والسكن العشوائي وفق الدراسات التنظيمية التفصيلية المعدة لهما». المنطقة الأولى هي منطقة جنوب شرق المزة، فيما تقع المنطقة الثانية جنوب المتحلق الجنوبي (مزة - كفرسوسة - قنوات - بساتين داريا - قدم). وفي مطلع عام ٢٠١٦ وجهت محافظة دمشق إنذارات للسكان في منطقة بساتين الرازي لإخلاء منازلهم، حيث بدأت عمليات تنفيذ المشروع. وكانت المحافظة قد أكدت أنها ستتولى إنشاء «سكن بديل» في نفس المنطقة للسوريات/ين الملاك والمنذرات/ين بالإخلاء. لكن، بحسب بعض الناشطين ، فإن «قصة السكن البديل هي أسطورة من اختراع النظام. في الحقيقة، لا يوجد أي شيء من هذا القبيل؛ المعروض على المنذرين بالإخلاء هو تعويض شهري يعادل ١٥ ألف ليرة سورية تدفع لمدة عامين لاستئجار منزل بديل؛ لكن بدل الإيجار لا يكفي لاستئجار منزل في أي منطقة في العاصمة دمشق، إذ ارتفعت أسعار الإيجارات بشكل كبير، خلال السنوات الماضية، ما يعني أن على سكان بساتين الرازي الذين كانوا يقيمون في قلب دمشق أن يبحثوا عن سكن بديل بعيداً عن مدينتهم، بل بعيداً عن ضواحيها÷ وهذا يبدو أنه تهجير متعمد لسكان منطقة بساتين الرازي كان قد بدأ، منذ اندلاع الثورة، من خلال التضييق عليهم ودفعهم للمغادرة»

المرسوم رقم ٦٣ لعام ٢٠١٢، الذي يسمح لوزارة المالية بالاستيلاء على ممتلكات الأشخاص الذين يندرجون تحت قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٢.

المرسوم ١٩ لعام ٢٠١٥، يسمح لوحدات الإدارة المحلية بإنشاء شركات قابضة مملوكة بالكامل لتنفيذ العمل نيابة عنها، بما في ذلك إدارة جميع أملاك وحدات الإدارة المحلية. وتُعفى الأصول التي تديرها الشركات القابضة وأي من الشركات التابعة لها من الضرائب والرسوم. (يوفر هذا المرسوم إطاراً رسمياً لمنح عقود إعادة الإعمار والتطوير للمؤسسات أو المستثمرين ودفع حصصهم في المنطقة، على حساب السكان الأصليين، كما هو الحال في عملية تطوير بساتين الرازي)

المرسوم ١١ لعام ٢٠١٦ يعلّق تسجيل الملكية في السجلات المغلقة بسبب النزاع، بما في ذلك في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة. وهذا يعني أن الوثائق المسجلة في أي من السجلات التي كانت خارجة عن سيطرة الحكومة، بما في ذلك تلك السجلات التي كانت تديرها كيانات المعارضة، لن يتم الاعتراف بها

القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ يعد تصعيداً منهجياً للمرسوم رقم ٦٦، الذي يُمكّن وحدات الإدارة المحلية من إنشاء مناطق إعادة تطوير في مناطقها التي سيتم تخصيصها لإعادة الإعمار. فبحسب القانون رقم ١٠ الذي صدر في نيسان ٢٠١٨، تطلب السلطات المحلية من الهيئات العقارية الحكومية لائحة بأصحاب العقارات في منطقتين تنظيميتين في محافظة دمشق (جنوب شرق المزة وجنوب المحلق الجنوبي). تقدم الهيئات العقارية الحكومية هذه اللوائح خلال ٤٥ يوماً من تاريخ تلقيها الطلب، ويعطى المالكون وأصحاب العقارات مهلة ٣٠ يوماً (وعادت ومددت لغاية سنة) لإثبات ملكيتهم للعقارات عبر تقديم وثائق رسمية. وإذا لم يقم أصحاب العقارات بذلك، لن يتم التعويض وتؤول ملكية العقار إلى الجهات العامة في الدولة مع الاحتفاظ بحقهم برفع دعوى في غضون نفس المدة (٣٠ يوماً).

شأنه أن يسبب توسيعاً في الشروخ الاجتماعية والعداوات بين المواطنات والمواطنين في سوريا، ويُمعن في إفقار المجتمعات وتعزيز تبعيتها الاقتصادية، ما يولّد شعوراً بالظلم الجماعي والغبن الذي قد ينتج عنه حالة من عدم الاستقرار المجتمعي وتوسيع الشروخ المجتمعية.

> «إعادة الاعمار بهذه الطريقة ستسبب وجود قطبين متنافرين من حيث الأهمية والحقوق»؛ «سيحدث ذلك فجوة كبيرة بين الناس والمناطق»؛ «من المؤكد أن يتم الإقصاء بالنسبة لإدلب وهذا سيسبب التفرقة على أساس المناطق وكره بين الشعب وعادات مجتمعية مختلفة وهدر للطاقات البشرية وعداوات وفقر وجهل وتبعية بشكل غير مباشر»؛ «هناك مناطق آمنة ومناطق مهدمة، وهناك مناطق لن يتم الاقتراب عليها لأنها لم تتضرر وهذا سيسبب مشكلة إذا نهضت باقي المناطق وبقيت تلك على حالها»؛ «سيتم تقسيم البلد لأن حصص المناطق لن تكون متساوية وهناك مخاوف حقيقية من هذا الوضع المفروض حاليا، وقد يؤدي إلى إلتفاف الشعب حول بعضه البعض» «طبعاً سيكون هناك تغيير ديموغرافي بما يخدم مصالح النظام وأعوانه»؛ «المتضرر هو الشعب بالدرجة الأولى، لأنه سيرسخ الطائفية بشكل كبير وسيثير الأحقاد وعدم الاستقرار نتيجة التقسيم الديموغرافي والذي سيسبب حدوث عمار العنف أكثر من السابق حتى لو تم الإعمار»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في سياق الجلسات التشاورية

ولعل التصريح الذي تقدم به بشار الأسد خلال افتتاح مؤتمر وزارة الخارجية والمغتربين في صيف ٢٠١٧، يؤكد بشكل مباشر ووقح هذا السعي الحثيث من قبل النظام لإحداث تغيير ديموغرافي «خسرنا خيرة شبابنا وبنية تحتية كلفتنا الكثير من المال والعرق لأجيال، صحيح؛ لكننا بالمقابل ربحنا مجتمعاً أكثر صحة وأكثر تجانساً بالمعنى الحقيقي»[٣]. وقد أشارت بعض النساء في هذا الصدد إلى أن مفهوم المواطنة بات يتحدد بناءً على اعتبارات وولاءات سياسية «تكلم بشار الأسد منذ فترة أن سوريا لمن يدافع عنها وليس لمن يحمل جنسيتها». (مشاركة في الجلسات الاستشارية).

الآثار الاجتماعية والجندرية للاقتصاد السياسي: الوضع المعيشي في ظل فرض النظام للعقوبات الاقتصادية

في مقابل سياسة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ثمة عقاب اقتصادي من نوع آخر يطال المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، حيث أشارت النساء من تلك المناطق إلى أن النظام يحمّل كلفة الحرب وإعادة إعمار ما تدمر من بنى تحتية وخدماتية على كاهل المواطنات/ين وذلك على شكل ضرائب، الأمر الذي سيؤثر بشكل أساسي على الناس والأسر،

٣- القنصلية الفخرية للجمهورية العربية السورية في مونتريال، كلمة بشار الأسد خلال كلمة السيد الرئيس خلال افتتاح مؤتمر وزارة الخارجية والمغتربين، آب/أغسطس ٢٠١٧ https://bit.ly/2JJ0Z72

وعلى وضعهن المعيشي وأمنهن الغذائي، ما من شأنه، أن يؤدي لاحقاً إلى انبثاق لنزاعات وحروب مناطقية. وذهبت النساء إلى حد الإشارة إلى أن النظام بات يخترع طرقاً لتحميل الشعب – المتضرر أصلاً – كلفات إضافية، عبر فرض مخالفات على تأخير المعاملات الإدارية كتسجيل الأطفال أو إصدار الهويات، بالإضافة إلى اختراع طوابع من مثل «طابع أبناء الشهداء، وطابع المجهود الحربي، وطابع إعادة الإعمار» فضلاً عن فرض ضرائب على أمور غير منطقية، من شأنها، برأي النساء، أن تؤدي إلى أزمات أو حروب مناطقية إذا استمرت على حالها. «بدايةً كان هناك طابع اسمه مجهود حربي والآن طابع إعادة الإعمار»؛ «يجب شراء طابع أبناء الشهداء».

> «هذه العقوبات مفروضة على الشعب وليس على النظام»؛ «تؤثر على الشعب وليس على النظام من ناحية غلاء الأسعار ونقص في معظم المواد، فهو يسترد العقوبات من الشعب»؛
>
> مجموعة من النساء المشاركات في سياق الجلسات التشاورية في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام

> «أي معاملة بالدولة نحتاج وجود فواتير الكهرباء والمياه؛ كنا نعيش بلا كهرباء أو مياه مدة سبع سنين والآن يطلبون هذه الفواتير منا»؛ «علينا دفع مبالغ مالية للمخالفات أو التأخير في تسجيل الأطفال أو على الهوية المتأخرة ونقوم بدفع كل هذه الضرائب كي نتمكن من متابعة أمورنا»؛ «نعم بالتأكيد هناك ضريبة على كل شيء بحجة الإعمار، والحكومة لا يهمها شيء من هذه العقوبات»؛ «إعادة الإعمار سوف تستنزف قدرات الشعب وستخلق حربًا جديدة»

وكانت المجموعات النسائية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام قد أكدّت هذا الأمر، مشيرات إلى أن المواطنات والمواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام متأثرات/ون أكثر بالعقوبات الاقتصادية من حيث ارتفاع الأسعار، وإن كن مقتنعات بأنه ثمة لعبة اقتصادية من قبل النظام لافتعال الأزمات في المناطق التي يسيطر عليها لدفع الشعب بقبول أي قرار لإعادة الإعمار.

> «حتى الحمامات العامة أصبحت مأجورة بحجة إعادة الإعمار»
>
> مشاركة في اللقاءات الاستشارية

> «في مناطق النظام الأسعار مرتفعة جداً ويتم افتعال الأزمات ليقبل الشعب بأي قرار لإعادة الإعمار»
>
> مشاركة من منطقة خارجة عن سيطرة النظام

وبالرغم من أن العقوبات الاقتصادية قد تطال بشكل أساسي المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، نوهّت النساء، في عمق تحليلهن الاقتصادي، إلى العلاقة السببية بينها وبين تأثر الوضع الاقتصادي بشكل أساسي في المناطق الخارجة عن سيطرته. وأشارت النساء في هذا الصدد إلى أن قوى الأمر الواقع تفرض جمارك وضرائب وأجور على العديد من الخدمات والمواد الأولية كالمواصلات أو الغاز، هذا دون ذكر التفاوت الحاد بالأسعار بين المناطق لا سيما فيما يخص المواد الأولية، وتحميل المواطنات والمواطنين لكلفة وصول الخدمات عبر المعابر. وفي هذا الصدد، أشارت النساء إلى قيام قوى الأمر الواقع بفرض الضرائب على السلع والخدمات التي كانت بالأصل مجانية أو شبه مجانية كالمياه والكهرباء والغاز، وأشرن إلى أن الخدمات التي لا تزال مجانية تكون نوعيتها سيئة، لا سيما فيما يخص خدمات الصحة.

لتفاقم هذه الأوضاع والأعباء الاقتصادية على كافة المناطق في سوريا، أثراً حاداً ومباشراً على تدهور الوضع المعيشي للأسر في كافة المناطق في سوريا «نعيش على الأساسيات فقط»؛ «الناس تعيش من قلة الموت، وهناك من لا يملك سعر الخبز، والناس تعمل في أعمال إضافية لتأمين الاحتياجات»؛ وفي هذا الصدد، أشارت النساء خلال سلسلة الجلسات الاستشارية إلى أن تدهور الوضع المعيشي على الأسر أثّر بشكل مباشر على الأسلوب الغذائي للأسر، الأمر الذي دفع النساء إلى تبني أساليب تأقلم coping mechanisms في الأنماط الغذائية من شأنها أن تهدد أمنهن الغذائي.

> «هذه (العقوبات الاقتصادية) تنعكس سلباً علينا نتيجة دخول المواد بالتهريب وغلاء الأسعار على الشعب، وفرض الضرائب على كل السلع؛ وقد سبب انسحاب العديد من المنظمات بأزمة اقتصادية خانقة وأدى إلى إغلاق المعابر ما سبب الغلاء والضرائب على الشعب»
>
> مشاركة من إحدى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام

> «الخدمات إذا كانت مجانية تكون نوعيتها سيئة»؛ «بطاقات التأمين الصحي كاذبة ويتم أخذ مبالغ من الناس قريب ١٠٠٠ ليرة بالشهر ومن المفروض أن يتم الاستفادة من الخدمات لكن الأطباء المتعاقدين قلائل جداً وغير مختصين»؛ حكومة الإنقاذ تفرض ضرائب على تسجيل السيارات والدراجات النارية، حتى في حال أراد البيع عليه دفع ضريبة»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في اللقاءات من مناطق خارجة عن سيطرة النظام

وحول الأمن الغذائي للأسر بشكل عام، وللنساء بشكل أساسي، اشارت النساء إلى أن تأثر الوضع المعيشي للأسر ومعه القدرة الشرائية، أثّر على العادات الغذائية مقارنة بما كانت عليه في السابق. باتت النساء يعتمدن على تقليص عدد الوجبات أو استبدال بعض المواد بمواد أخرى متوفّرة بأقل كلفة، أو إعداد

الطعام على مدة يومين، فضلاً عن العودة لأساليب غذائية قديمة نتيجة عدم توفّر الغاز الكهرباء وارتفاع أسعار المحروقات بشكل عام، أو اللجوء إلى زراعة بعض الخضار جانب المنازل.

«الوجبات تقلصت إلى وجبتين في اليوم»؛ «أصبح هناك تقنين بعدد الوجبات»؛ «قلت عدد الوجبات الغذائية لوجبة واحدة باليوم»؛ «سابقاً كنا نصنع الأكل مع اللحمة والدجاج أما الآن لا نستطيع بسبب الغلاء»؛ «تتم الاستعاضة عن اللحمة بالعدس، والمشكلة الكبيرة الأطفال ونقص العديد من العناصر الضرورية كالبروتين، والأكلات البسيطة يتم الاختصار فيها بسبب الغلاء»؛ «السلطة أصبحت من الكماليات بسبب الغلاء وانخفاض قيمة الليرة»؛ «نعمل الغداء ليومين لتوفير الغاز»؛ «مثلاً نتيجة نقص المحروقات عادت العالم لبعض العادات القديمة للتدفئة»؛ «حتى طريقة التدفئة اختلفت، ويتم الطبخ على الصوبيا في حال كان الطقس بارد، وفي حال الجو الدافئ لا نطبخ»؛ «في ظل انعدام الكهرباء تم ايقاف البراد نهائياً ونعتمد على التجفيف»؛ «منطقتنا هي منطقة زراعية والنساء تعتمد على الزراعة جانب المنزل لتأمين الحاجات والخضار اليومية».

تأثر رأس المال البشري: بطالة وهجرة الكفاءات وعمالة أطفال وتسوّل وتزويج قسري للطفلات

أجمعت النساء من كافة المناطق التي شملتها الجلسات التشاورية على أن ما يزيد من سوء الأوضاع المعيشية هو ارتفاع نسب البطالة وهجرة الكفاءات وتدني الأجور وفقدان العملة قيمتها. ويتأثر رأس المال البشري بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية للنظام سواءً المباشرة في المناطق الخاضعة لسيطرته أو بشكل غير مباشر في المناطق الخارجة عنها.

«الطبقة المتوسطة لم تعد موجودة.. الناس باتوا إما أغنياء أو فقراء جداً»

مشاركة في اللقاءات الاستشارية

فحول البطالة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، أشارت النساء إلى أنه يتضافر مع شح فرص عمل، واشتراط التوظيف بوجود شهادات معتمدة من قبل النظام، ما يقلّص من فرص الشابات والشبان من الحصول على فرص عمل عدة «هناك بطالة كبيرة بين الرجال والنساء بسبب إغلاق العديد من المنظمات، ولا نستطيع البحث عن عمل بمناطق النظام»؛ «معظم الشباب لم يستطيعوا إكمال دراستهم، وكل الشغل والمنظمات تتطلب شهادة النظام حصراً، أنا كنت خريجة معهد الائتلاف ولم يتم قبول شهادتي»؛ «الشهادات لا تأهلنا للعمل والوظائف كلها لا تتطلب فقط الشهادات الجامعية بل تتطلب شهادات من دورات إضافية تكاليفها باهظة».

أما في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام فتتضافر أسباب عدم وجود فرص عمل مع سياسات النظام بفرض التجنيد الإجباري، لتؤدي بدورها إلى تهجير الشابات والشبان بحثاً عن فرص عمل وسبل عيش أفضل في بلدان أخرى. «هناك الكثير من الشباب اضطروا للهجرة وترك دراستهم والبحث عن عمل لتأمين الظروف المعيشية لهم ولأهلهم»؛ «بسبب التجنيد الاجباري والاحتياط تم حرمان الشباب من العمل ومغادرتهم خارج البلد، والوضع الاقتصادي بالنسبة للمنطقة من قبل الثورة متدني، الغلاء المعيشي والدخل متدني»؛ «لم يبق شبان بالداخل السوري ومعظمه هاجر أو استشهد أو في الجيش».

ولعل النساء الأرامل والمطلقات هن الأكثر عرضة للتهميش في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي في كافة المناطق في سوريا، وذلك بسبب غياب أو فقدان المعيل، وكون النساء لا يملكن وظيفة أو فرصة مدرّة للدخل، ومع ذلك، يكنّ مسؤولات عن تأمين احتياجات أسرهن. بحسب النساء اللواتي شاركن في الجلسات الاستشارية، تلجأ بعض النساء الأرامل إلى التسوّل لتصرف على أسرها أو تعتمد على السلة الغذائية التي تقدمها المنظمات «للأرامل والمطلقات وضع خاص، وهناك من يعيش على السلة الغذائية فقط دون أي مورد آخر»؛ «نعم بالتأكيد وضعها صعب، لأنها المعيلة الوحيدة للبيت ولا يوجد فرص عمل، وهناك نساء تلجأ للتسول كي تصرف على أطفالها».

في سياق تحليلهن لآثار العنف والنزاع والحرب وكلفته على المجتمع وعلى رأس المال البشري، تطرقت النساء لقضية التزويج القسري للطفلات، أو تسّرب الأطفال من المدارس ودفعهن/هم للتسوّل أو تجنيدهم/هن، والتي تشكل حالات اجتماعية غير محصورة بمنطقة دون أخرى. وأشارت النساء إلى تعدد الأسباب التي تدفع بالأسر إلى ذلك، ومن أبرزها قصف المدارس من قبل النظام، وانتشار الفوضى وعدم الانتظام والحاجة والعوز المادي والفقر لدى الأسر، بالإضافة إلى غياب المعيل، وأحيان فقدان كلا الوالدين.

> «هناك أعداد لا تحصى من الأطفال العاملين ومنهم يعملون بجمع أشياء من القمامة أو بيع المازوت أو العمل الميكانيكي سواءً بوجود الأب أو عدمه نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور» «نحن نعمل على إعادة تأهيل الأطفال المتسولين والذين تم عمل تشوهات بهم للتسول وحرمانهم من التعليم والمبادئ كافة»؛ «في المنطقة لدينا، نسبة الأطفال المتسوّلين كبيرة جداً، والسبب هو الفقر والوضع النفسي للأهل»؛ «بسبب الحرب تم تدمير قسم كبير من المدارس وتم حرمان الأطفال من دراستهم وبسبب غياب الأب والمعيل اضطر الطفل للعمل لمساعدة والدته بمصروف البيت وهذا أدى لفقدان براءة الطفل وحرمانه من التعليم»؛ «نعم يتم التجنيد في حال وفاة الأب وهو المعيل فيتم تجنيده مقابل راتب بسيط»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في سياق الجلسات التشاورية

٣

لا إعادة إعمار في سوريا دون تفعيل الحل السياسي الشامل

انطلاقاً من تحليلهن للمقاربة السياسية والاقتصادية والأمنية للنظام فيما خص إعادة الإعمار، وكونها لا ترتكز على دراسة شاملة لآثار الحرب والعنف وكلفته الجندرية على رأس المال المادي والبشري، كونها لا تغدو عن كونها لعبة سياسية ذات أبعاد ومطامح شخصية بالثراء والمصلحة الخاصة، اعتبرت النساء أن الشرط الأساسي الذي من شأنه أن يجعل مسار إعادة الإعمار مساراً ناجحاً ومستداماً هو الانتقال السياسي وأشرن بشكل فطري إلى مقومات نجاح هذا الانتقال السياسي بما يرافقه من وصول للحل السياسي وتفعيل لآليات للعدالة الانتقالية وللعودة الآمنة والطوعية والمستدامة للاجئات واللاجئين والنازحات والنازحين، وتوفير الخدمات النوعية لجميع المواطنات/ين، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في بسط الأمن والاستقرار لضمان عدم تولّد العنف أو انبثاقه في المستقبل. «يجب أن تكون إعادة الإعمار عبر مراحل، لكن قبل إعادة الإعمار يجب نشر السلام وعودة المهجرين»؛ «إعادة الإعمار تتم بعد التوصل لحل وليست في هذا الوضع»؛ «نريد فقط وقف الضرب والقصف عندها نستطيع الاعمار بأيدينا».

الانتقال السياسي وسيادة الأمن والأمان ووقف أطلاق النار

أكّدت النساء المشاركات في الجلسات التشاورية في كل من المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وتلك الخارجة عنها، على أن الشرط الأول والاساسي قبل البدء بالتفكير بإعادة الإعمار يجب أن تتمثل بالانتقال السياسي، كونه الضامن الأساسي والوحيد لوقف إطلاق النار والقصف ولاستقرار وبسط الأمن والسلم وضمان عودة آمنة للاجئات واللاجئين والنازحات والنازحين من حيث وقف الملاحقات الأمنية بحقهن/هم وكونهن/هم القوى الأساسية خلف إعادة إعمار ما تهدم. وتعتبر النساء أن بقاء النظام على حاله لن يغيّر شيئاً في الواقع الحالي في البلاد، ولن يدفع باتجاه أي حل مستدام من شأنه أن يشكل أساساً للبدء بإعادة الإعمار، «أول شرط وقف إطلاق النار وثاني شرط رحيل النظام ثم نوافق على اعادة الاعمار برعاية الدول المحايدة»؛ «لا يجب طرح موضوع إعادة الإعمار بوجود النظام»؛ «عند رحيل النظام سيتم ايقاف القصف والاستقرار»؛ «الأمان والسلام ووقف القصف والدمار»؛ «أهم شيء ايقاف القصف ثم الاعمار ثم تأتي مرحلة تأهيل الإنسان وإعمار البلد»؛ «التسوية السياسية التي تضمن مشاركة الدول بإعادة الإعمار»؛ «إعادة النازحين واللاجئين لعودة اليد العاملة وعودة الخدمات المتوقفة»؛ «الحل السياسي يفترض تحقيق ضمانات وعودة الناس لمناطقها الأصلية والملاحقات الأمنية»؛ «يجب إعادة الأمان للمواطنين وعودة النازحين لبيوتهم ثم تأتي إعادة الإعمار لأننا لا نريد أياد أجنبية لإعمار البلد إنما يجب إعمارها من شباب البلد» (مجموعة من النساء المشاركات في سياق الجلسات التشاورية)

ولكن، وبسبب تفاوت الوضع الخدماتي والمعيشي بين المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وتلك الخارجة عن سيطرته، تضاربت آراء النساء المشاركات في سياق الجلسات الاستشارية بين مؤيد لفكرة البدء بالتعافي المبكر وبين معارض لها في مقابل ضرورة تأكيد الحل السياسي الشامل كمدخل للتغيير المستدام. ففي المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، اعتبرت المجموعات النسائية أن التعافي المبكر قد يشكل مدخلاً ولو صغيراً لإعادة الشرعية للنظام، الأمر الذي قد يساوم على أي حل أو انتقال سياسي في البلاد «التعافي المبكر هو إعادة تعافي للنظام وأنه يظهر وجه حسن لذلك لا نريد سوى الحل السياسي»؛ «التعافي المبكر سوف يساهم بتمييع الحل السياسي لأن جميع مصالح المواطنات/ين متوقفة على الحل السياسي لذلك الحل

السياسي قبل اي شيء لأننا اعتدنا على ان نرضى بأقل الحلول والبدائل»؛ «التعافي المبكر هو إعادة تعافي للنظام وأنه يظهر وجه حسن لذلك لا نريد سوى الحل السياسي (مجموعة من النساء المشاركات في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام).

أما النساء المشاركات من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فأيّدن ودعمن مبدأ التعافي المبكر، مرتكزات إلى الحاجة إلى أبسط مقومات الحياة لا سيما في ظل الجوع والفقر الذي تشهده الكثير من المناطق «نحن حالياً جميعاً بحاجة التعافي المبكر لأنه لا يوجد أي مقومات للحياة، أما مستقبلاً يمكن أن نفكر بإعادة الإعمار»؛ «لماذا لا نبدأ بموضوع التعافي المبكر لتأمين الحاجات الأساسية لأنه لا يمكن التفكير في ظل الجوع والفقر»؛ «أنا أرى أن الحل السياسي بعيد المدى للأن الشعب متعب جداً من الظروف والنسبة التي ما زالت متمسكة بالحل السياسي قليلة جدا لأن الوضع جداً مأساوي فالكل يسعى للاستقرار والأمان»؛ «من الضروري أن يكون هناك حد أدنى من الخدمات والتعافي المبكر ضروري جداً لأن الحل السياسي سيأخذ وقت كبير»؛ «التعافي المبكر حالة انسانية ليعيش الفرد ضمن الحدود الدنيا، لذلك نحن معه»؛ «طبعاً لأننا مررنا بفترات صعبة بدون أي خدمات، والقصف الذي يستهدف المشافي والمدارس يعيدنا إلى الوراء. فنريد الابتعاد عن هذه الأبنية، لأن ذهاب الطفل للمدرسة هو نوع من الإعمار والتعافي.»

وتجدر الإشارة إلى أنه وفي سياق الاستفاضة بالنقاش والتباحث بموضوع التعافي المبكر مقابل الحل السياسي[1]، هناك من النساء المشاركات من المنطقتين الخاضعة لسيطرة النظام والخارجة عنها، من حاولن إيجاد نقطة وسطية بين الحلول القريبة المدى والتي تتمثل بالقبول بمبدأ التعافي المبكّر ضمن شروط ورقابة دولية بحيث لا تكون إضافة لشرعية النظام، وتلك البعيدة المدى والمستدامة والمتمثلة بالمطالبة بتفعيل الحل السياسي الشامل. «كلنا نريد الحل السياسي لكن بالنسبة للمنطقة يمكن التفكير به أما باقي المناطق التي يموت فيها الأطفال بسبب سوء التغذية وانتشار الأمراض الجلدية لذلك سيقبلون بالتعافي المبكر»؛ «التعافي المبكر ليس له علاقة بالأزمة لأننا نريد حياة مقبولة من ناحية الصحة والتعليم لكن نريد رقابة وضمانة لعدم ضرب هذه المشافي والمدارس»؛ «نعم هذه الخدمات تلزمنا أكثر من الحل السياسي لكن هذا لا يمنع وجود ربط بينهم، لأنه إذا تم عمل خدمات وقاموا بضربها لن نستفيد شيء»؛ «المبالغ التي ستصرف على التعافي المبكر أن تكون بإشراف دولي وبأيادٍ أمينة»؛ «يجب المطالبة بالتعافي المبكر بشرط وقف القتال، والأولوية للمشافي والمدارس»؛ «التعافي المبكر أولوية وليس تمييع للحل السياسي»؛ «هو حل مؤقت لتسيير أمور الحياة الحالية وليس الحل»؛ «نحن نوافق على الشروط الدنيا للتعافي المبكر لكن بإشراف دولي دون تسليم المال للنظام.»

١- تجدر الإشارة إلى أن جلسات النقاش المركزة أو الجلسات التشاورية التي عقدت مع النساء لسبر وجهات نظرهن ومواقفهن وتحليلهن حيال ملف إعادة الإعمار، قد تبعها جلسات نقاش وتباحث مستفيض حول بعض القضايا الأساسية المرتبطة بالملف. وكان لموضوع التعافي المبكر حصة كبيرة في سياق هذه المناقشات، والتي ساهمت إلى حد بعيد بتغيير بعض مواقف بعض النساء الحدة حيال القطبية بين إما التعافي المبكر أو الحل السياسي بحسب المنطقة التي يعشن بها؛ وقد أفضت هذه النقاشات إلى بتوسيع أفق النقاش ليكون أكثر شمولية وعملانية عبر لحظ الأوضاع المعيشية في كافة المناطق، ومحاولة تكوين مواقف ووجهات نظر مبدئية لا تساوم على جملة المطالب الأساسية والحقوقية، لكن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الحالي وتداعياته على حياة النساء والأسر.

العدالة الانتقالية الحساسة للنوع الاجتماعي

ربطاً بالانتقال السياسي، أشارت النساء، وبشكل فطري، إلى مجموعة من الشروط التي يجب توفّرها لضمان فعالية الانتقال السياسي. وبالرغم من عدم معرفتهن بالضرورة بالتعريف المفاهيمي للعدالة الانتقالية وآلياتها، إلا أن الشروط التي وضعتها النساء، تشكل مجتمعة آليات لتفعيل عدالة انتقالية حساسة جندرياً. وفي هذا الصدد، اشترطت النساء ضرورة إيجاد حلول لملفات من مثل معرفة مصير المعتقلات والمعتقلين والمخفيات والمخفيين قسراً، وموضوع تفلّت السلاح، وتفعيل المحاسبة لكل مجرمي الحرب، والعمل على موضوع الإصلاح القانوني والمؤسساتي وتقديم الخدمات التفضيلية للمتضررات لا سيما النساء اللواتي فقدن أزواجهن في الحرب أو زوجات المخطوفين والمعتقلين. واعتبرت النساء أن تفعيل هذه الآليات تأتي كشرط أساسي وأولي قبل التفكير والبدء بإعادة الإعمار. **وتمثلت أبرز مطالب النساء بما يلي:**

- تفعيل مبدأ المحاسبة وفق معايير حقوقية دولية وإجراء المحاكمات العادلة لمجرمي الحرب: أشارت النساء إلى ضرورة تفعيل المحاسبة بمعايير دولية، وليس على قياس ما يرتئيه النظام، وذلك بضمان عدم التعرض للمواطنات والمواطنين ومعاقبتهن/هم، ومحاسبتهن/هم على آرائهن/هم وتوجهاتهن/هم السياسية ما يؤدي إلى عزلهن/هم وتحييدهن/هم وحرمانهن/هم من حقوقهن/هم. «نريد ضمانات واشتراط العودة للمناطق بغض النظر عن الموافقات الأمنية»؛ «نعم يجب إلغاء الموافقات الأمنية التي يتم طلبها للعودة للبيوت، وعدم انتظار اثبات ملكية». وعليه، أكدت النساء ضرورة إجراء المحاكمات العادلة، «يجب وجود لجنة تحدد على أي أساس يتم تصنيف الأشخاص كإرهابيين وهذا فقط عقاب للأشخاص المعارضين»؛ «لا نستطيع مسامحة أي شخص أخذ شخص عزيز منا، فنحن كشعب وكأمهات لا شيء يعوضنا لا تغيير الرئيس ولا الوزير فالمحاسبة شيء أساسي ولا مهرب منه».

- تفعيل الخدمات التفضيلية للنساء من ضمن الفئات المتضررة جراء الحرب وضمان ادماجهن في المجتمع: وذلك عبر تأمين مراكز خاصة لهن وتزويدهن بالوظائف وفرص العمل لدمجهن في سوق العمل «توفير فرص العمل وعودة الموظفات وتأمين الفرص للأرامل والمطلقات»؛ «يجب أن يكون للنساء الأولوية بالعمل والخدمات وإعادة التأهيل والإعمار معنوياً»؛ «يجب وجود دخل ومشاريع صغيرة نسائية إنتاجية وريعها يكون لهن.»

- جبر الضرر المادي والمعنوي –اعتبرت النساء أن الضرر المادي جرّاء الحرب والنزاع والقصف والتهجير لن يجبره إعمار البلاد مالم يتم بناءً على تخصيص ودراسة لاحتياجات كل المتضررات والمتضررين «إذا كان هناك آلية واضحة وجهة منفذة لديها معرفة باحتياجات البلد عندها يمكن أن تتحقق العدالة»؛ «لا تكفي إعادة البيوت لمن فقد شخصًا عزيزًا». وكذلك، ركزت النساء على أن الضرر المعنوي والنفسي الذي نتج عن الحرب على النساء والأطفال وللأسر لا يمكن لإعادة الإعمار أو لأي جهود أخرى جبره إلا بإجراء المحاكمات العادلة «يمكن لإعادة الإعمار أن تزيل الضرر المادي أما الألم المعنوي والمآسي التي عشناها فلا شيء يمكنه جبرها»؛ «هذه الخدمات يمكنها أن تضمن لنا متابعة حياتنا من حيث التعليم والبطالة، أما من ناحية العدالة لا يمكنها تحقيقها»؛ «أصبحت ألعاب الأطفال جيش حر ونظام وأسلحة»؛ «لا شيء يجبر الضرر سوى المحاكمة العادلة».

- المصالحة الوطنية أو التعايش السلمي المشترك - أشارت النساء المشاركات في سياق الجلسات التشاورية إلى أن تحقيق آليات العدالة الانتقالية من حيث محاكمة مجرمي الحرب هي المدخل الوحيد الذي من الممكن أن تتم عبره «المصالحة» أو التصالح بين المواطنات والمواطنين في سوريا مع تأكيدهن على أن المصالحة الوطنية تتم بين أفراد المجتمع عموماً من كافة المناطق والطوائف ولكن لا مصالحة مع النظام. وكانت النساء قد أشرن إلى أن المصالحة أو التعايش السلمي والمشترك بين أفراد المجتمع، تُعد أساسية لإحلال أي سلام مرتجى في المرحلة المقبلة وأحد أبرز مقومات إعادة الإعمار، حيث لا يمكن حصر إعادة الإعمار الفيزيائي فحسب، بل إعادة إعمار النسيج الاجتماعي على قواعد صحيحة ومستدامة. «عندما تتم العدالة الانتقالية والمحاكمة لمجرمي الحرب سيكون هناك تصالح داخلي للناس»؛ «لابد من وجود مصالحات بين الناس بدايةً لتحقيق سلام على الصعيد الإنساني والتنمية البشرية، الإعمار ليست مجرد تأهيل الطرق والبنى التحتية»؛ «لا يوجد شيء اسمه مصالحة مع النظام، بداية إزالة النظام ومحاسبته ثم نبدأ بإعادة الإعمار والدمج»؛ «نحن كشعب سوري لا مشكلة لدينا مع أي طائفة ونريد عودة السلام وأن نعود شعبًا متحابًا».

٤

ركائز الخطة الاقتصادية النسوية البديلة لإعادة الإعمار

وضعت النساء المشاركات في سياق الجلسات التشاورية ملامح نسوية لخطة اقتصادية ترتكز على مبادئ التشاركية والشمولية في رصد احتياجات الناس والنساء، وتتضمن أركان أساسية لنجاحها من مثل المساءلة والمحاسبة وذلك لضمان استدامة أية خطط مستقبلية لإعادة الإعمار. ولهذه الخطة النسوية بعد شمولي وتكاملي، يغطي كافة الأطر على المستويات: السياسية العامة والمؤسساتية والفردية.

على أن هذه الخطة الاقتصادية ليتم تفعيلها، يجب أن يتم تحقيق شروط إعادة الإعمار الأساسية والتي تتمثل بالانتقال السياسي وتفعيل آليات العدالة الانتقالية، والتي تضمن بالتالي عودة آمنة ومستدامة للاجئات واللاجئين، وتسوية أوضاع العائدات/ين الذين تدمرت بيوتهن/هم، وتركّز على تأهيل وإعمار البنى التحتية والخدمات العامة والخدمات الصحية والتعليمية بالتوازي مع تأهيل النسيج الاجتماعي والمجتمعي عبر تحقيق إنماء متوازن بين المناطق. **وتتمثل أبرز ركائز هذه الخطة الاقتصادية النسوية بما يلي:**

إيلاء الأهمية للقطاع الخدماتي والخدمات العامة والبنى التحتية

على خلاف ما يطرحه النظام من مقاربة ضيقة النظر لإعادة الإعمار والتي تخفي مصالح مادية وأهداف اقصائية للمواطنات/ين في المناطق الخارجة عن سيطرته، ترى النساء أن أي خطة مستدامة وشمولية لإعادة الإعمار يجب أن تبدأ من البنى التحتية لا سيما في قطاعات الخدمات (الصحة والتعليم) والخدمات العامة (المياه والكهرباء والغاز) وأن تأخذ هذه القطاعات أولوية الدعم قبل قطاع العقارات كونها، إذا تمت بشكل متوازن بين جميع المناطق أن تعزز اللحمة المجتمعية وتقضي على أي شعور بالظلم أو الغبن بين المناطق. «يجب البدء بالخدمات لأنها لها فائدة عامة وهي لنا بالنهاية (التعليم والصحة والكهرباء)»؛ «الأفران والمياه والمشافي والمنازل، والمدارس أهم شيء»؛ «يجب إعادة إعمار المدارس كي لا ينشأ جيل متخلف والقضاء على عمالة الأطفال والتسرب المدرسي وانتشار المخدرات والحبوب والخمر التي أصبحت متوفرة بأسعار رخيصة».

الخدمات العامة اعتبرت النساء أن تأمين البنى التحتية وتأمين الخدمات العامة المجانية والنوعية من شأنه أن يشكل أولوية أساسية قبل البدء بالتفكير بالتمدد العمراني (أفقياً وعامودياً). وأشارت النساء في جميع المناطق التي شملتها الجلسات التشاورية إلى أن واقع الخدمات العامة سيء جداً، فالمياه ملوثة وغير صحية في العديد من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، كما أن الكهرباء غير متوفّرة في جميع المناطق ما يؤثر على الوضع المعيشي والغذائي والأمني وعلى سلامة الأسر. «لا نستعمل المياه من الحنفية، قمنا بحفر البير ونستعمل المياه منه لكنها مياه كلسية وغير صحية وكهرباء لا يوجد فقط من يملك طاقة أو مولدة وليس الجميع لديهم القدرة المادية»؛ «بالنسبة للمياه نعبئ بالصهاريج والكهرباء ألواح شمسية أو أمبيرات للإضاءة فقط، والأطفال يجلبوا ألواح نايلون لتغطية النوافذ».

الخدمات الصحية اعتبرت النساء في جميع المناطق أن الخدمات الصحية النوعية والمجانية هي من أولويات أي جهود لإعادة الإعمار «نحن نتحمل العيش في بيوت مهدمة لكن الخدمات الصحية أولوية». **وأشارت النساء إلى أن تأهيل هذا القطاع يتطلب ما يلي:**

- إعادة بناء البنى التحتية للمستشفيات والمستوصفات في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام والتي تضررت بسبب القصف «النظام يقوم بقصف كافة المشافي والخدمات التي يتم تطويرها في المنطقة، والمنظمات عملت على تطوير القطاع الصحي لكن هناك نقص بالخدمات والأدوية»؛ «الآن لدينا مشفى واحد يستقبل كل العالم بالمدينة بسبب قصف باقي المشافي ومازال لحد الآن مستهدف»؛ «المشافي تعرّضت لأضرار كبيرة لأنها كانت ميدانية»؛

- تأمين وتوفير الخدمات الصحية والاستشفائية في كافة المناطق وبشكل عادل ونوعي ومجاني: ويتطلب ذلك لحظ جملة الأضرار الحاصلة على مستوى هذه الخدمات في كافة المناطق، لا سيما تلك الخاضعة لسيطرة النظام، إن من حيث نقص الكوادر الطبية بسبب الهجرة أو المحسوبيات أو الخوف من الاعتقال، أو من حيث فقدان الأدوية واللقاحات أو ارتفاع أسعارها (في كافة المناطق) بالإضافة إلى النقص في المعدات الطبية «الخدمات الصحية والمشافي تضررت بشكل كبير نتيجة التدمير وهجرة الكوادر الطبية وتغييب أصحاب الشهادات والكفاءات مقابل توظيف المعارف والأقارب والعلاج بوجود الرشاوى فقط»؛ «المشفى الوطني يعاني من نقص كبير بالكوادر»؛ «هناك نقص بالكادر الطبي بسبب الهجرة والخوف من الاعتقال»؛ «يوجد نقص بالأدوية والمعدات»؛ «قسم من الأدوية غير موفر ويضطر المريض على جلبها من الخارج بأسعار عالية»؛ «هناك غلاء بالأدوية التي تأتي من مناطق النظام، وهناك عيادات نسائية تأخذ فحصية منخفضة وازدحام بالمشافي الخاصة بالنساء وعند توقف المنظمات عن دعم المشافي تضطر العالم لشراء الدواء من الصيدليات بأسعار مرتفعة».

الخدمات التعليمية تترافق الخدمات التعليمية مع تلك الصحية لتأتي في أولى سلم أولويات إعادة الإعمار بالنسبة للنساء «الأولوية للمدارس لأن التعليم فوق كل شيء»، وذلك كونها تضررت على كافة المستويات وبشكل كبير وحاد، لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطر النظام، وذلك جراء الحرب والعنف والقصف المستمر. **وترى النساء أن الأولويات التي يجب أن تندرج ضمن سلة الخدمات التعليمية والتي يجب تناولها بشكل أولى هي على الشكل التالي:**

- تأهيل المعلمين والكادر التعليمي وإصلاح وتوحيد المناهج، «التعليم مشكلته بالكادر»؛ «ساءت المناهج ونقص الكادر التعليمي وأغلب المدرسين تم فصلهم بسبب الجيش والسفر»؛ «هناك نقص بالخبرات والاعتماد على المتطوعين، ونزوح الطلاب من مكان لآخر، والنقص الكبير بالكتب وتعدد المناهج»؛ «يجب أن يكون المنهاج موحد وعدم إضافة مواد حسب رأي كل طرف»؛ «تم تعديل منهاج التاريخ من صف التاسع، وبالنسبة لتعددية المناهج يجب توحيدها ومراعاة وضع الطالب»؛ «نحن نعاني كثيراً من ناحية التعليم لأنه هناك طلاب لديها منهاج النظام وآخرين لديهم المنهاج الجديد فهناك تشتت كبير عند الطلاب

- تأهيل وإعمار البنى التحتية والمباني المدرسية التي كانت تُستهدف بشكل مباشر من قبل النظام وجراء القصف في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام «المدارس والبنى التحتية مدمرة، فنحن بحاجة ماسة لإعادة الإعمار لكن ليس تحت سيطرة النظام»؛ «البنى التحتية بشكل عام كلها تضررت»؛ «من فترة تم قصف أثناء مغادرة الأطفال من المدرسة وهذا أدى لتزايد الخوف وعدم الشعور بالأمان للذهاب للمدرسة».

- إصلاح المناهج ونوعية التعليم، لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام «تغيرت النوعية لأن المدارس غير مؤهلة ومتضررة وهذا أثر على تزايد الأعداد في باقي المدارس ووجود دوامين في بعض المدارس وهذا أثر على الطلاب بسبب الدوام الصباحي والمسائي»؛ «المستوى التعليمي تدنى جداً، وهناك نسخ للنظام ونسخ للائتلاف. لا يوجد مخصصات محروقات للمدارس».
- ضمان مجانية القرطاسية واللباس المدرسي أو توفيرها بأسعار منخفضة «التكاليف كبيرة لشراء القرطاسية واللباس».
- اعتراف النظام بالشهادات المدرسية والجامعية الصادرة من المناطق الخارجة عن سيطرته «يتم متابعة الدراسة حتى التاسع وبعدها يتوقف الطلاب بسبب عدم الاعتراف بالشهادات»؛ «الناس تفضل مدارس النظام بسبب الخوف وعدم الاعتراف بشهادة الائتلاف»؛ «بالنسبة للتعليم العالي لا يوجد اعتراف بالشهادات الجامعية، وهذا يؤثر على إكمال التعليم بالنسبة للطلاب، والتكاليف كبيرة جداً»؛ «الاعتراف بجامعة إدلب»؛ «في بداية الثورة كان الأهل يرسلون أطفالهم لمدارس النظام كونها ليست عرضة للقصف وشهاداتها معترف بها ولكن في السنوات الأخيرة مدراس النظام لا يمكن الوصول إليها وأصبح الأهل يرسلون أطفالهم إلى المدارس في المناطق المحررة كونها الحل الوحيد حتى لو كانت غير معترف بها.
- فرض الرقابة على قطاع التعليم لضمان جودته، «لا يوجد رقابة على التعليم ولا إلزام للطلاب على الحضور للمدرسة»؛ «ليس هناك معايير والعملية عشوائية، الأهل أحيانا يسعون لوضع أطفالهم في مدارس مدعومة ليحظوا بجودة تعليم أعلى أو للحصول على الحقائب المدرسية والمساعدات التي يتم توزيعها عن طريق هذه المدارس أما المدارس العامة فهي غير مشجعة للطلاب والمدرسين بسبب تدني المعايير التعليمية ودخل المدرسين».
- تحييد التعليم عن السياقات الدينية والسياسية وضمان استدامته (لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام) «نتمنى تحييد التعليم عن الفصائل والثقافة المتشددة التي لا تناسب طباعنا ويتم فرض لباس محدد لبناتنا ويتم تسيير دوريات لمراقبة لباس البنات ولبس عباءة سوداء وخمار، وهذا يجعل الطالبات ليس لديهن رغبة بالتعليم».

رصد الاحتياجات والقدرات المتوفرة

كأي خطة نسوية تعتمد على مبادئ التشاركية في مقاربة شمولية للاحتياجات وللقدرات والكفاءات المتوفّرة، ركزّت النساء على أن وضع ملامح خطة إعادة الإعمار يجب أن ترتكز بصورة أساسية على رصد احتياجات النساء والرجال والشابات والشبان ورصد قدرتهن/هم وكفاءاتهن/هم، وتوظيفها في سياق إعادة الإعمار لضمان الاستفادة من الطاقات والأيادي العاملة المحلية «بدايةً يجب دراسة الاحتياجات الأساسية وتشغيل الأيادي العاملة في البلد وليس أيادٍ خارجية»؛ «أولاً يجب أخذ الاحتياجات الحقيقية للأشخاص وتشغيل للشباب والشابات العاطلين عن العمل»؛ «لدينا ثروات يجب إعادة إعمارها ووضعها بالخدمة وإعادة المصانع التي تهدمت وانتقلت، لسنا بحاجة للاستيراد وجلب الصين لعمل مصانع وننتقل من استعمار لاستعمار، ويجب استثمار العقول وإعطائها حقها من الدخل كي لا تضطر

للسفر خارج البلد».

وفي هذا السياق، أوصت النساء بضرورة تشكيل لجنة لرصد احتياجات ومطالب النساء والرجال ولإيصال أصواتهن بفعالية لأصحاب وصاحبات القرار «نرغب بوجود لجنة تسألنا عن مطالبنا وتقوم بإيصال صوتنا وتكون متحدثة باسم الشعب وأن تكون كفؤاً»؛ «يجب وجود خبراء لقياس حجم الضرر بالمناطق ومعرفة احتياجات السكان بالمناطق».

تعزيز وتفعيل مشاركة النساء السياسية والمجتمعية

ركزت النساء على ضرورة مشاركة النساء في مرحلة إعادة الإعمار والبناء على الجهود والأدوار التي لعبتها النساء خلال مرحلة النزاع، والاستفادة من التغيير التدريجي والإيجابي الذي حصل في سياق الأعراف والتقاليد والنظرة للنساء وعملهن خارج المنزل[١]. وعليه، أكدّت النساء على أن النساء يجب أن يكنّ عنصراً أساسياً في أي جهود لإعادة الإعمار وما يسبقها من جهود بسط السلم والأمن «بالفترة القادمة المرأة لها الدور الأكبر»؛ «يجب تسليم رئاسة البلديات للنساء».

تقييم الضرر المباشر وغير المباشر وتشكيل لجان نسائية لرصد الأثر الجندري

تعتبر النساء أن صياغة أي خطة لإعادة الإعمار لن تكون حقيقية ومستدامة وواقعية ما لم يتم تقييم الضرر المباشر وغير المباشر للحرب والعنف والقصف والنزاع في سوريا. وبالرغم من وجود العديد من التقارير التي تتناول حجم وكلفة الأضرار التي أصابت البنى التحتية والخدماتية والعقارية والمجتمعية، إلا أنه ثمة غياب للتقارير والبيانات التي تسلّط الضوء على الضرر المعنوي والنفسي وغير المباشر الذي أصاب الأسر نتيجة القصف والموت والعنف والنزاع المستمر. وهكذا، اعتبرت النساء أن أي عملية إعادة إعمار لا تأخذ بعين الاعتبار هذه المستويات من التضرر على المستوى البشري، لن تكون مستدامة ولا فاعلة. «يجب تأهيل الإنسان قبل الأحجار فهي شيء متكامل يجب أن تترافق مع الدستور والقوانين»؛ «حتى الإنسان يتطلب إعادة البناء والدعم وإعادة التأهيل»؛ «يجب إعادة إعمار للنفسيات قبل المنازل»؛ «نريد البدء من الآن من الدعم النفسي إلى البنية التحتية».

وفي هذا السياق، تقدمت النساء بتوصية حول ضرورة تشكيل لجان لرصد الضرر الحاصل على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية، لا سيما النساء وتحديداً النساء الأرامل «اقترح وجود لجان ورقابة لتقييم الضرر»؛ «يجب أن يكون التركيز على المتضررين أكثر من غيرهم للجرحى والنساء والأرامل».

١- أجمعت النساء المشاركات في سياق الجلسات الاستشارية على أن أحد الآثار «الإيجابية» غير المباشرة للحرب والنزاع هو التحوّل في الأدوار الجندرية واضطلاع النساء بالأدوار الإنتاجية إلى جانب الأدوار الرعائية التي كانت ولا تزال ملحقة بهن. «هناك تغيير كبير لأدوار النساء والمهن، الآن هناك انخراط كبيرٍ للنساء في غالبية المهن»؛ «سابقاً كانت المرأة لا يتعدى دورها الأدوار النمطية أما الآن في المجالات الادارية والاعلامية والحقوقية، فعلياً فرص النساء أكبر من فرص الرجال بالعمل».

إصلاح وتعديل قوانين الملكية

أكدت النساء ضرورة إلغاء جملة القوانين والمراسيم المجحفة التي أصدرها النظام منذ بداية النزاع، مع ضمان وجود حماية قانونية دولية للنساء بحيث يمكنهن إثبات ملكيتهن في حال غياب أو وفاة الزوج «يجب أن تكون الوكالة للنساء وفي حال أرادت اثبات ملكيتها أن يكون هناك حماية دولية، كي لا يتم أخذ حقها بحجة أن زوجها ارهابي أو شهيد، وأن تكون هذه المنظمات حيادية تضمن حقوق المرأة».

الرقابة والمساءلة وتعزيز آليات الاستجابة للشكاوى

سلّطت النساء الضوء على موضوع الرقابة والمساءلة على مسار إعادة الإعمار كونها تشكل عناصر أساسية لضمان الفعالية ومنع الهدر والفساد، بالإضافة إلى ضرورة لحظ مبدأ الكفاءة والتنوّع وعدم اختيار الأشخاص بناءً مبدأ التلزيم والواسطة، «يجب أخذ أشخاص من جميع المناطق وتشكيل لجنة تكون محل ثقة»؛ «لا بد من طرح مشروع مدروس بآلية واضحة وانتقاء للأشخاص، لكننا نريد شيء رسمي وموظفين ذوي كفاءة حقيقية مهندسين وإداريين وقانونيين، وأن يكون العمل ملزم بالتنفيذ».

وأشارت النساء إلى ضرورة تشكيل مجموعات نسائية للشكاوى والرقابة، وأن يتم تطوير آليات لرفعها إلى مسؤولات ومسؤولين على المستويات الدولية تقليصاً للهدر والفساد وتفعيلاً لمبدأ المساءلة والمحاسبة والفعالية. «يجب وجود مجموعة نسائية للشكاوى والرقابة وهذه اللجان تقوم برفع التقارير من قبل شخص مسؤول عن إيصال هذه التقارير الرقابية للمجتمع الدولي الداعم»؛ «هذه الخطوة تعتبر بداية لحل الفساد».

الحركة السياسية النسوية السورية

THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT

@SyrianWomenPM

www.syrianwomenpm.org

@SyriaWPM